



التاريخ: 2020/6/16 م
المرّة: وص/م/وص

هام وعاجل



المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

الموضوع : موقف وزارة الصحة الاتحادية

من التدابير العلمية السليمة التي تحمي المواطن السوداني

وتمنع إنتشار وباء الكورونا بصورة أوسع وتخفف الضغط الحالي على القطاع الصحي والإقتصاد والمجتمع السوداني

منذ إنطلاق خطتها القومية الأولى في يناير 2020 وعرضها على مجلس الوزراء ومجلس الأمن والدفاع واللجنة العليا لطوارئ الكورونا، ثم خطتها الأخيرة الموسعة في يونيو 2020، أوصت وزارة الصحة الاتحادية ومازالت توصي حتى إشعار رسمي آخر باسم الوزير، بالآتي:

1. إستمرار إغلاق كل المعابر والحدود أمام دخول أي أفراد بغض النظر عن جنسيتهم فيما عدا الحالات المحددة ووفق الآليات المحددة الصارمة للإستثناءات (عالقين، دبلوماسيين، خبراء أساسيين، موظفي برامج الإغاثة الإنسانية والقطاع الصحي).
2. وقف الحركة للأفراد والسلع والمركبات ما بين الولايات ما عدا الإستثناءات المحدودة والمحكومة بآليات حازمة.
3. إستمرار الإغلاق الكامل لولاية الخرطوم لمدة 3 اسابيع إبتداءً من 18 يونيو 2020م، مع تقليل ساعات السماح بالحركة إلى ساعتين فقط داخل الأحياء، تنفيذ إلتزامات الدولة بتوصيل التعويضات المالية والسلعية لكل السكان في الولاية، وقف الإستثناءات وتجاوزاتها التي تم رصدتها، تقديم الدولة للتعويضات المالية التي تسمح لكل قطاع الأعمال ومنتجي وبنائعي السلع الإستراتيجية بالإستمرار في الإنتاج وتعويضهم عن الخسائر الإقتصادية التي يتكبدها بحيث يحافظون على العمالة التي يستخدمونها في مجالهم.
4. خارج ولاية الخرطوم إغلاق كامل لمدة اسبوعين كاملين لأي محلية تظهر فيها حالة جديدة مثبتة للكورونا مع تقديم سلطات تلك الولاية للدعم الإقتصادي والخدمي والسلعي اللازم لتلك المحلية بسبب ذلك الإغلاق.



5. تنفيذ إدارات الصحة في كل ولاية لتوجيهات وإرشادات وخطط ومعايير ومؤشرات مكافحة الوباء التي تصدرها وزارة الصحة الاتحادية والموجودة على موقعها الإلكتروني وعلى صفحتها في الفيسبوك، ودعم كل مدير للخدمات بالولاية والمحليات لكل المرافق الخدمية العامة والخاصة والمستشفيات والمراكز الصحية والمعامل والمرافق التشخيصية والكوادر الصحية وحثها على القيام بدورها في تنفيذ الموجهات الاتحادية والولائية وفق خطة عمل واضحة بسقوف زمنية ملزمة وتقاسم أدوار واضح وموارد واقعية.
6. تضع كل ولاية خطتها بحلول يوم 20 يونيو وترفعها للوزارة الاتحادية لإجازتها على أن تشمل كل مجالات وأنواع الخدمات الوقائية والعلاجية لكل الولاية ولا تقتصر فقط على مكافحة الكورونا.
7. الإستمرار في إستجلاب الدعم الحكومي والشعبي والأجنبي لتمويل فاتورة الدواء والخدمات الصحية بشكل متكامل لتشمل (ولا تقتصر على) خدمات التصدي للكورونا وأمراض الخريف والأمراض المزمنة وذلك بتركيز التمويل والدعم الفني من أجل تنفيذ الخمس أولويات للوزارة الاتحادية للعام الأول الإنتقالي (سبتمبر 2019 - سبتمبر 2020م).
8. تكثيف الحملات الإعلامية والإسفيرية لتحريك المجتمعات وبث الرسائل التطمينية عن قدرة وأهمية تعاون المواطنين في مجابهة الجائحة كشركاء أصيلين.
9. أولويات الوقاية والرعاية الصحية والإجتماعية والإقتصادية خلال جائحة الكورونا تتضمن على الأقل الفئات السكانية المذكورة أدناه، ويمكن لكل ولاية إضافة ولا يمكنها حذف فئات أخرى:
 - أ) المسنين.
 - ب) المصابين بأمراض مزمنة تقلل مناعة أجسامهم بما في ذلك الذين يتعاطون علاجات تقلل المناعة.
 - ج) سكان الأماكن المكتظة كالمساجين والمعتقلين وطلاب الداهليات وسكان معسكرات النازحين ودور الرعاية الإجتماعية.
 - د) ذوي الإحتياجات الخاصة.
 - هـ) النساء الحوامل والمرضعات.

- (و) الكوادر الصحية والخدمية التي تتعامل مباشرةً مع المرضى.
(ز) الأسر التي فقدت المأوى.
(ح) التجمعات السكانية القريبة من الحدود والمعابر الدولية.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،،،

د. أكرم علي التوم
وزير الصحة الاتحادي



صورة إلى:

- السادة/ رئيس وأعضاء اللجنة العليا لطوارئ الكورونا
السيد/ رئيس مجلس الوزراء
السادة/ الوزراء
السيدة/ وكيل وزارة الصحة الاتحادية
السادة/ مدراء الإدارات العامة بوزارة الصحة الاتحادية والوحدات التابعة
السادة/ أعضاء المجلس الاستشاري لوزارة الصحة الاتحادية